



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الاثنين 19 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- 3..... الافتتاحية..... •
- 3..... "الشروق" تنشر أهم مضامين بيان السياسة العامة للجهاز التنفيذي
- 3..... هذه حصيلة الحكومة وأرقامها للجزائريين (الشروق أونلاين)
- 4..... رافع للإنجازات المحققة ولم يخف النقائص.....
- 4..... بدوي: الولاية لتسيير المناطق الصناعية.. وتقليص السكن الإجتماعي تدريجيا (الشروق أونلاين)
- 5..... المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية يكشف لـ"الشروق":
- 5..... توزيع 660 ألف هكتار من الأراضي.. وهذه شروط الإستفادة.....
- 6..... «مراجعة القاعدة الاستثمارية 49 / 51» (النهار أونلاين)
- 7..... زعلان: مشاريع السكة الحديدية رافد تنموي هام (الخبر أونلاين)
- 8..... تصدير أول شحنة لسبائك الألمنيوم نحو إيطاليا (الخبر أونلاين)
- 8..... حركة تغييرات واسعة في المدراء المركزيين لسوناطراك (المحور)
- 9..... في انتظار استلام 35 مشروعا جاري إنجازه لترقية السياحة الحموية.....
- 9..... 12 مليار دينار لتأهيل 8 محطات ومركز سيدي فرج (المحور)
- 10..... جلاب يرأس الوفد المشارك في المعرض بدبي.....
- 10..... 34 متعاملا جزائريا في «غولف فود 2019» (المحور)
- 10..... • بنوك / مالية / تأمينات.....
- 10..... أكد بأنه مؤجل إلى سنة أخرى.....
- 10..... راوية: تسرعنا في إطلاق نظام الدفع الإلكتروني (الشروق أونلاين)
- 11..... • تعاون وشراكة.....
- 11..... • تجارة.....
- 11..... رئيس جمعية المصدرين لـ"الشروق":
- 11..... هؤلاء منزعجون من صادرات الجزائر خارج المحروقات.....
- 12..... بعد تزايد حالات الاختناقات مواطنون يبحثون عن الأرخص ثمنا.....
- 12..... كواشف غاز مقلدة تغزو الأسواق.. وسونلغاز تتبرأ (الشروق أونلاين)
- 13..... • يقظة إعلامية.....

الافتتاحية

"الشروق" تنشر أهم مضامين بيان السياسة العامة للجهاز التنفيذي

هذه حصيلة الحكومة وأرقامها للجزائريين (الشروق أونلاين)

توظيف 586 ألف طالب شغل خلال 15 شهرا.. والتكفل بـ122 بطال إطلاق 300 ألف وحدة سكنية.. وصيغة الكراء لإسكان الجزائريين

أنهت الحكومة صياغة بيان السياسة العامة الذي سيعرضه الوزير الأول على البرلمان خلال أيام، عبر وثيقة مشبعة بأرقام تضمنت حصيلة الجهاز التنفيذي منذ سبتمبر 2017، إضافة إلى حصيلة إنجازات الرئيس بوتفليقة حسب القطاعات من 1999 إلى 2018، وتضمنت تأكيدا من مسؤول قصر الدكتور سعدان على أن حصيلة الخماسي المنقضي، تميزت بتنفيذ كافة الالتزامات التي قطعها رئيس الدولة أمام الشعب في أبريل 2014. ويشير بيان السياسة العامة الذي اطلعت عليه "الشروق"، أن الحكومة الحالية التي قدمت مخطط عملها وصادق عليه البرلمان، عملت على عصرنه الإدارة العمومية من خلال تعميم وثائق التعريف البيومترية بإصدار 13 مليون جواز سفر بيومتري وقرابة 11 مليون بطاقة تعريف بيومترية، وتم الشروع في إصدار رخص السياقة البيومترية. وأشارت إلى رفع الاعتمادات المالية المخصصة لها إلى 100 مليار دينار، يضاف لها 136 مليار دينار من صندوق تضامن الجماعات المحلية.

إنجاز برنامج سكاني ضخيم وتسليمه في 2019

أوضحت أرقام الوزير الأول بأنه تم تسليم 288 ألف وحدة سكنية ما بين سبتمبر 2017 وسبتمبر 2018، وتم إطلاق 300 ألف وحدة سكنية ما بين أوت 2017 ونهاية 2018 قيد الإنجاز. وهو ما يدعم البلاد ببرنامج هائل يجري إنجازه وينتظر تسليمه في 2019، ووعدت حكومة أويحيى بمقاربات سكنية جديدة من خلال بعث السكن الترقوي المدعم وفق صيغة جديدة، وتشجيع الترقية العقارية الخاصة وتحفيز الإيجار السكاني.

وحسب الوثيقة فإن عدد السكنات التي سلمت منذ 2017 بلغ 366 ألف وحدة.

كما ركز بيان السياسة العامة على مشروع صيغة السكن الترقوي العمومي لأبناء الجالية، الذي لقي ترحيبا كبيرا، إضافة إلى تمكين المغتربين من الاستفادة من ترتيبات الدعم لإنشاء المؤسسات المصغرة.

توظيف 586 ألف طالب شغل

وتضمن الفصل المخصص للعمل والتشغيل، أرقاما حول سوق العمل والبطالة، حيث تم توظيف 586 ألف طالب شغل في الفترة ما بين أوت 2017 ونوفمبر 2018 عبر الوكالة الوطنية للتشغيل، وتراجعت البطالة حسب الوثيقة من 11.7 سنة 2017 إلى 11.1 في أبريل 2018، بينما تراجعت البطالة لدى الشباب من 28.3 إلى 26.4 خلال الفترة ذاتها، وكذلك لدى الشباب حامل الشهادات الجامعية من 18.2 إلى 16.8 بالمائة. وتشير أرقام بيان السياسة العامة إلى التكفل بأكثر من 122 ألف شخص إلى غاية أوت 2018، منها 47 ألف عقد عمل مؤقت برسم جهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات، و72 ألف عقد مؤقت متعلق بنشاطات الإدماج الاجتماعي، و4 آلاف عقد مؤقت متعلق بأشغال المنفعة العامة.

وبين شهري جانفي 2017 وسبتمبر 2018، مكنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج" والوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة من إطلاق أكثر من 13 ألف مؤسسة مصغرة، وفرت على إثرها 31 ألف منصب عمل، وبالنسبة للقرض المصغر فقد استفاد 100 ألف شخص غالبيتهم نساء من قروض ما بين جانفي 2017 وأكتوبر 2018.

13 بالمائة تراجع في إنتاج النفط

وذكر بيان السياسة العامة للحكومة أن إنتاج النفط حاليا تراجع بواقع 13 بالمائة، وأرجع ذلك إلى سعي شركة سوناطراك لإعادة تقويم احتياطات البلاد من النفط والغاز.

وشدد بيان السياسة العامة لأويحيى على أن الامتحانات المدرسية أجريت في ظروف لم تشهد اضطرابات كبيرة، وتم الحفاظ على المناخ الاجتماعي في القطاع رغم بعض التوترات التي تم التحكم فيها، وسيتم خلال السنة الحالية تطبيق الإصلاح الخاص بامتحانات السنة الخامسة وشهادة البكالوريا، وتوسيع تعليم اللغة الأمازيغية عبر 44 ولاية. وقدم البيان رقم 2000 منشأة تربية، تم رفع التجميد عنها وتسريع مشروع إعادة تأهيل 9 آلاف منشأة أخرى، وستسوى الوضعية نهائيا في 2019 ما سيخفف الضغط الكبير في مجال طاقة الاستيعاب.

بنك للجالية ينتظر موافقة السلطات الفرنسية

وأشار بيان السياسة العامة إلى ملف الجالية، وذكّر بفتح فرع لبنك الجزائر الخارجي، يتواجد ملفه على مستوى السلطات النقدية الفرنسية بغية الحصول على الاعتماد، علما وأن الطرف الجزائري اتخذ كافة التدابير اللازمة.

حصيلة ايجابية رغم الظروف المالية الصعبة

وختم بيان السياسة العامة بخلاصة حملت عنوان "فضائل الاستمرارية"، ورد فيها أن الحصيلة تعكس تقدما في برنامج الرئيس وهو تقدم يعكس "فضائل الاستمرارية"، سواء تعلق الأمر بالاستمرار في العهدة الحالية للرئيس، أو بمسار إعادة البناء الوطني الذي يشرف عليه رئيس الدولة.

وحسب وثيقة الوزير الأول فإن حصيلة الخماسي 2018/2014 غنية بالإنجازات رغم الظروف المالية الصعبة وأزمة البترول سنة 2014، التي أفقدت الجزائر 70 بالمائة من مداخيلها، غير أن هذه الصدمة لم توقف وتيرة إعادة البلاد، ووصف البيان حصيلة الخماسي المنقضي بأنها تميزت بتنفيذ كافة الالتزامات التي قطعها رئيس الدولة، كما تضمن بيان السياسة العامة جدولا مفصلا بأرقام عن حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لكافة القطاعات منذ 1999 إلى غاية 2018.

رافع للإنجازات المحققة ولم يخف النقائص..

بدوي: الولاة لتسيير المناطق الصناعية.. وتقليص السكن الاجتماعي تدريجيا (الشروق اونلاين)

كشف وزير الداخلية والجماعات المحلية، نور الدين بدوي خلال زيارته إلى ولاية الجلفة، الاثنين، بأنه يحمل رسالة أمل يؤكد من خلالها مرحلة الجهد التنموي الذي انطلقت الدولة في إنجازه بمختلف البرامج. وأضاف بدوي "إذا قلنا أنه قد تم التكفل بكل شيء فهذا يعني أننا لا نولي أهمية لطموحات المواطن، وإذا قلنا بأننا لم ننجز أي شيء فهو كذلك إنكار لمجهودات الدولة لعقدين من الزمن، بفضل الإرادة القوية لرئيس الجمهورية وتوجهاته المتمثلة أساسا في مرافقة التنمية الوطنية إلى أبعد نقطة في الوطن.

وبخصوص ترقية عين وسارة إلى ولاية منتدبة، أكد بدوي، أن رئيس الجمهورية، وافق على ترقيتها، مضيفا أن القطاع حضر منذ أشهر بأن تكون بلدية عين وسارة ولاية منتدبة، مشيرا إلى أن الهدف من الولايات المنتدبة، هو أن ترقى مستقبلا إلى ولايات قائمة بذاتها، بكل صلاحياتها.

وأكد بدوي أن للجلفة مشروعين ضمن برنامج الهضاب العليا سيتم إطلاقهما، ويتمثل المشروع الأول في محطتين لتصفية المياه المستعملة بكل من بلديتي عين وسارة ومسعد، ويأتي ذلك بعد ما أعاد الرئيس الحياة لبرنامج الهضاب العليا من منطلق إرادته ورغبته في مواصلة البرامج التأهيلية لولايات الهضاب العليا والجنوب، والتي انطلقت بقطاع الموارد المائية والصحة والتربية على المستوى الوطني.

وبخصوص الركود الذي تعرفه العديد من المناطق الصناعية، قال بدوي "تأخذ قرارا جادا وصارما بتحويل تسيير وإنجاز المناطق الصناعية لولاية الجمهورية، لأنه لا يمكن السكوت عن الركود الذي تعرفه بعض المناطق الصناعية بالرغم من أن الإمكانيات موجودة والدراسات منتهية."

أما بخصوص ملف السكن، فقد أكد وزير الداخلية بأن الدولة تسعى لتقليص السكن الاجتماعي والتركيز على باقي الصيغ وخاصة السكنات الريفية لفائدة الفلاحين.

المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية يكشف لـ"الشروق":

توزيع 660 ألف هكتار من الأراضي.. وهذه شروط الاستفادة

2630 ملف أمام القضاء.. و15367 مستثمر استغلوا أراضي دون وثائق

تحويل 80 ألف مستثمرة من حق الانتفاع الدائم إلى الامتياز

كشف المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، غنيس مسعود، أن نسبة عملية تحويل حق الانتفاع الدائم للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، إلى حق الامتياز والبالغ عددها 80466 مستثمرة فلاحية ترعب على مساحة إجمالية تتجاوز المليون هكتار، قد بلغت 97.26 بالمائة بالنسبة لعدد الملفات، و98.20 بالمائة بالنسبة للمساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية.

وقال غنيس في تصريح حصري لـ"الشروق"، إن عدد المستثمرين الفلاحيين المعنيين بالعملية بلغ 201210 مستثمر، حيث تتمثل هذه الحصيلة في 196972 ملف مودع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2225688 هكتار فيما وصل عدد الملفات غير المودعة إلى 4238 ملف على مساحة تقدر بـ 28014 هكتار، بينما وصل عدد الملفات المطابقة إلى 184655 ملف على مساحة 2152831 هكتار.

أما عدد الملفات التي تم إسقاط حقوقها فتقدر بـ 11037 ملف على مساحة 58451 هكتار، وبالمقابل، فإن عدد الملفات العالقة على مستوى الجهات القضائية المختصة بلغ 2630 ملف على مساحة 21620 هكتار، بينما بلغ عدد الملفات العالقة على مستوى الديوان واللجان الولائية 2888 ملف على مساحة تقدر بـ 20801 هكتار، والتي ترجع أساسا إلى الملفات التي تنقص فيها المخططات المسحية للمستثمرات المعنية وهي العملية التي لا تزال جارية إلى حد الآن وهو ما يمثل 2.74 بالمائة.

وأضاف المتحدث أنه تم الشروع مؤخرا، في عملية تطهير العقار الفلاحي التابع للأمالك الخاصة للدولة على مستوى الولايات، من خلال تفعيل عمل اللجان المشتركة بين مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ومختلف المصالح المختصة من خلال القيام بمعاينة ميدانية للمستثمرين المخلين بالالتزامات المترتبة على عاتقهم، وكذا الذين لم يشعروا في استغلال الأراضي الممنوحة لهم، حيث تم في هذا الإطار استرجاع مساحة تتجاوز 660 ألف هكتار، وذلك في إطار إعادة توزيعها ومنحها للمستثمرين المستحقين لها خاصة في ظل الطلبات العديدة عليها.

وحسب غنيس، فإن إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011، وتوسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية بشكل أحد الأهداف الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وقد عرفت هذه الصيغة 37135 استفادة على مساحة تبلغ 1287468 هكتار، وتم إعداد 20385

عقد امتياز على مساحة تقدر بـ 713441 هكتار، علما أن 3407 مستثمر قاموا بمباشرة إنجاز استثمارات ومشاريع هامة على مساحة 155720 هكتار من خلال بعض الشعب الاستراتيجية.

وبالنسبة للحيازة على الملكية العقارية الفلاحية، فقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين- حسب المتحدث- 158038 مستفيد على مساحة تقدر بـ 1305562 هكتار، وتم إعداد 23763 عقد ملكية على مساحة 175257 هكتار، وذلك بعد عديد الخرجات الميدانية التي قامت بها المصالح التقنية للدائرة التي وقفت على حجم الاستغلال الفعلي للمستفيدين والعملية متواصلة من أجل إسقاط حقوق المستفيدين غير المستغلين وتم استرجاع مساحة معتبرة.

وكذلك الأمر بالنسبة لمستغلي الأراضي الفلاحية التابعة للدولة لعدة سنوات وباشروا استثمارهم دون حيازة أي سند أو وثائق، حيث جاءت التعليمات الوزارية المشتركة رقم 750 المؤرخة في 18 جويلية 2018، والتي تتضمن تطهير العقار الفلاحي من خلال إحصاء هؤلاء المستثمرين حالة بحالة من طرف اللجان الولائية من أجل التكفل بتسوية هذه الفئة، حيث تم إحصاء 15367 مستثمر على مساحة تقدر بـ 188043 هكتار والعملية لا تزال متواصلة.

«مراجعة القاعدة الاستثمارية 49/ 51» (النهار اونلاين)

الإجراء سيكون ضمن أولويات بوتفليقة في الندوة الوطنية ويستثني القطاعات الاستراتيجية.. مصدر موثوق ل النهار:

« منح نسبة تفوق 50 من المئة للمستثمرين الأجانب في المشاريع المنتجة»

«مراجعتها ستكون خلال المخطط الخماسي القادم لاستقطاب المستثمرين في مختلف المجالات»

«السماح للشريك الأجنبي بتسيير الشركة المختلطة وأن يصبح المساهم الأكبر»

تتجه الحكومة في المخطط الخماسي القادم إلى مراجعة القاعدة الاستثمارية 49/ 51 في أغلب القطاعات باستثناء الاستراتيجية.

وذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي شكلت هذه القاعدة عائقا لها طيلة السنوات الماضية.

الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وهو الإجراء الذي سيتم إدراجه ضمن محاور الندوة الوطنية من أجل إثارته.

وحسب المعلومات المتوفرة لدى «النهار»، فإن قاعدة الاستثمار 49/51 لا تخدم الاستثمار بالجزائر.

وهو ما يعني أن الوقت حان لمراجعتها خلال المخطط الخماسي القادم لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

للاستثمار في مختلف المجالات باستثناء الاستراتيجية منها، حيث سيتم ترك الحرية للشركاء والبنوك تولى الأمر.

وذكرت مصادر موثوقة، أن قانون الاستثمار يحتاج إلى مراجعة عاجلة خلال السنوات القادمة، لكي تتساوى على الأقل القاعدة بنسبة 50/ 50 من المئة.

أو منح الأفضلية للمستثمر الأجنبي الذي يقدم إضافة ستعود بفائدة كبيرة على الإنتاج الوطني. وكانت التقارير الأجنبية حول مناخ الاستثمار في العالم.

قد أكدت أن هذه القاعدة التي تفرضها الجزائر على المستثمرين الأجانب تشكل عائقا للاستثمار فيها، لاسيما بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة.

وحسب ذات التقارير، بأن هذا الإجراء يعيق بشكل خاص دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسوق الجزائرية.

لأنها لا تملك الموارد البشرية والمالية اللازمة لتلبية متطلبات الاستثمار.

كما أبرزت التقارير أن الحكومة والعديد من المستثمرين الأجانب يتفقون على إقرار إجراءات مكيفة.

من شأنها تخفيف أثر هذا الحكم من خلال السماح للشريك الأجنبي بضمان تسيير الشركة المختلطة وكذا بأن يصبح المساهم الأكبر.

وكانت الحكومة قد فرضت القاعدة 49/51 خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009، التي تعني امتلاك الشريك الجزائري عمومي أو خاص نسبة 51 من المئة.

من أصول أسهم الاستثمار المراد إقامته في الجزائر، أي أن التعليلة تشترط أنه للفوز بصفقة في الجزائر. يجب التزام الشركات الأجنبية بإقامة استثمار محلي بالتعاون مع شركاء محليين، في حين أن دفتر الشروط الخاص بالمناقصات.

يلزم على المكتتبين الأجانب الاستثمار في نفس مجال النشاط مع شركة محلية يملك أغلبية رأسمالها مواطنون مقيمون. كما يمنح نص القانون الدولة حقا في السيطرة مجددا على الأصول العمومية المتنازل عنها في سياق الخصوصية. في حال عدم الالتزام بشروط العملية، وحق الشفاعة لكل الأصول التي يريد مستثمرون أجانب التخلص منها أو بيعها في الخارج.

زعلان: مشاريع السكة الحديدية رافد تنموي هام (الخبر أونلاين)

أكد وزير النقل والأشغال العمومية، عبد الغني زعلان، بالجلفة بأن مشاريع السكة الحديدية في البلاد تعتبر مظهرا من مظاهرتيئة الإقليم ورافدا من روافد التنمية.

وأضاف زعلان الذي كان ضمن وفد وزير الداخلية والجماعات المحلية الذي يقوم بزيارة عمل وتفقد للولاية تدوم يومين حيث تم الوقوف على مشروع السكة الحديدية الجلفة - بوغزول المقرر استلامه شهر يونيو من العام المقبل- حسب الشروحات - بأن السكة الحديدية التي ارتقت شبكتها من 1800 كلم سنة 2000 إلى 4000 كلم في الوقت الحالي لتبلغ 6300 كلم في غضون سنتي 2019-2020 كلم بعد استكمال مشاريع 2300 كلم التي هي في طور الإنجاز اقتحمت بفضل هذه الخطوط مناطق معزولة وأضفت قيمة مضافة.

وأكد الوزير أن شبكة السكة الحديدية التي أولها رئيس الجمهورية اهتماما وعناية خاصة في برامجه خلقت جاذبية للأقاليم وحفظت على الاستثمار مضييفا أن "رؤية الرئيس لم تكن وليدة اليوم بل هي ثمار لـ 10 سنوات تم إقرار فيها مشاريع هذه الخطوط

وقال زعلان إن "هذه المشاريع لم تقتصر على إنجاز الخطوط بل تم بصفة موازية اقتناء العربات وإعادة تأهيلها على مستوى ورشات سيدي بلعباس وسيدي مبروك بقسنطينة والخروبة بالجزائر العاصمة لأجل تحفيز الإنتاج الوطني للمعدات".

وأكد أنه يتم حاليا تأهيل 204 عربة إلى جانب برنامج لإعادة الاعتبار للخط المنجمي على طول 400 كلم يربط ميناء عنابة مرورا بقالمة وسوق أهراس وتبسة وبئر العاتر في سبيل الاستثمار في مادة الفوسفات بقرار ورؤية ثاقبة من رئيس الجمهورية لأجل مضاعفة تصدير الفوسفات من مليون إلى 10 مليون طن علما أن هذا الخط مزدوج و من شأنه أن يساهم في خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل وخلق وحدات تحويلية بهذه المناطق.

تصدير أول شحنة لسبائك الألمنيوم نحو إيطاليا (الخبر أونلاين)

تم اليوم الإثنين إطلاق أول عملية تصدير شحنة من سبائك الألمنيوم مقدرة بـ 300 طن نحو إيطاليا انطلاقاً من مؤسسة "مسابك الأوراس" بالمنطقة الصناعية بخنشلة.

وأوضح المدير الولائي للتجارة، جمال حمزاوي، لدى إشرافه على إعطاء إشارة انطلاق عملية تصدير هذه الشحنة الأولى من سبائك الألمنيوم نحو إيطاليا عبر ميناء بجاية بأن "هذه العملية تترجم سياسة الدولة لتشجيع عمليات التصدير لمختلف المتعاملين الاقتصاديين من خارج قطاع المحروقات".

كما كشف بأن "القيمة المالية لعملية تصدير 300 طن من سبائك الألمنيوم نحو شركتي "المتاكس ليتياد" و "سيدار ميتال أونيفرسونال" الإيطاليتين تصل إلى 301 ألف أورو في انتظار عمليات مماثلة خلال الأشهر القليلة المقبلة تطبيقاً لفحوى الاتفاقية المبرمة بين ذات المتعامل الاقتصادي والطرف الإيطالي".

وأكد ذات المتحدث بأن "تصدير مثل هذه الشحنة من سبائك الألمنيوم نحو بلد أوروبي ممثلاً في إيطاليا جاء ليؤكد أن المنتج الجزائري في المستوى ولديه سمعة مرموقة على الصعيد العربي والإفريقي والعالمي".

وأشار مسير مؤسسة سبائك الأوراس، بلقاسم مزداوت، بأن "عملية تصدير شحنة 300 طن من سبائك الألمنيوم من خنشلة نحو إيطاليا عبر ميناء بجاية ما هي إلا عملية أولى تندرج في إطار الاتفاقيتين اللتين وقعهما المؤسسة مؤخراً مع شركتين إيطاليتين ستلها عمليات تصدير أخرى خلال الأشهر القليلة القادمة".

وأضاف بأنه "اتفق مع عدة مؤسسات من دول اليونان والإمارات وفرنسا من أجل تصدير شحنات من سبائك الألمنيوم في الوقت الذي لا تزال فيه المشاورات قائمة مع مؤسسة هندية لتزويدها هي الأخرى بسبائك الألمنيوم".

حركة تغييرات واسعة في المدراء المركزيين لسوناطراك (المحور)

أجرى الرئيس المدير العام لمجمع "سوناطراك" عبد المومن ولد قدور، حركة تغييرات واسعة على مستوى المدراء المركزيين بالمجمع.

الحركة التي جاءت أياماً فقط قبل احتفالات الذكرى المخدرة لتأميم المحروقات، شملت عشر مدراء مركزيين.

وتهدف هذه التغييرات إلى تجديد الإطارات البشرية وإعطاء نفس جديد لشركة سوناطراك، كما تدخل ضمن مساعي المجمع العمومي للنفط من أجل الحد من ظاهرة نزيف الإطارات التي شهدتها الشركة خلال السنوات الأخيرة، بفعل الإغراءات الكبيرة التي يتلقاها إطاراتها من طرف مجمعات نفطية خليجية.

وكان الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، عبد المومن ولد قدور، قد تحدث في وقت سابق عن هجرة حوالي 10 آلاف إطار من الشركة باتجاه مجمعات نفطية أجنبية وخليجية، بفعل الضغوطات التي كانوا يتعرضون إليها.

ومن المنتظر أن يعلن ولد قدور، يوم الاحتفال بذكرى تأميم المحروقات، عن زيادات معتبرة في أجور عمال "سوناطراك" بنسبة 20 بالمائة، استجابة لانشغالات رفعتها الشركت الاجتماعي.

في انتظار استلام 35 مشروعا جاري إنجازه لترقية السياحة الحموية 12 مليار دينار لتأهيل 8 محطات ومركز سيدي فرج (المحور)

كشف وزير السياحة والصناعة التقليدية عبد القادر بن مسعود، أمس، بأن مجلس مساهمات الدولة خصص 12 مليار دينار لإعادة تأهيل وعصرنة المحطات الحموية الثمانية ومركز المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج، ضمن عملية توشك على نهايتها وتشمل تكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في هذه المؤسسات قصد تحسين مستوى الخدمات. وجاء تصريح وزير السياحة، خلال إشرافه على لقاء حول السياحة الحموية في الجزائر، نظمه مجمع فندقية سياحة وحمامات معدنية بفندق "سوفيتال" بالعاصمة، وحضره كل من وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مختار حسبلأوي، ووزير الشباب والرياضة محمد حطاب، إلى جانب فاعلين في القطاع وخبراء أجانب من تركيا ورومانيا. واعتبر السيد بن مسعود، هذا اللقاء فرصة لتطبيق إحدى توصيات الجلسات الوطنية الثالثة للسياحة التي تنص على تطوير وترقية السياحة الحموية في إطار مندمج ومستدام، مبرزا الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والعلاجية لهذا المنتج السياحي الذي يزداد الطلب عليه على المستويين المحلي والخارجي.

وذكر الوزير، بأن السياحة الحموية تعد من المحاور الأساسية لسياسة التجديد السياحي، تطبيقا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سطره رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، مشيرا إلى أن هذه الأهمية تجلت في تخصيص المبلغ المالي المذكور لعصرنة وترقية المحطات الحموية الثمانية ومركز سيدي فرج والتي تربطها اتفاقيات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وأشار إلى أن دائرته الوزارية تعمل حاليا على تامين جهود ترقية النشاط الحموي من خلال وضع مخطط عمل لتطوير هذا المنتج السياحي، مع تحديد التوجهات التي تمكن من هيكلته على غرار تحسيس كل المتعاملين بأهمية المحافظة على الثروة الحموية والاستعمال الأمثل لها، مع تنظيم المهن والحرف على مستوى المحطات الحموية والتكفل بتكوين وتأهيل الموارد البشرية، معلنا عن فتح النشاط الحموي على السياحة الترفيهية وتحديد النماذج والأساليب العصرية لاستغلال هذه المحطات.

ولدى تأكيده على أهمية منح الفرصة للشباب والنساء للاستثمار في هذا النشاط السياحي أشار الوزير، إلى أن قطاعه وفي إطار تعزيز التعاملات وتبسيط الإجراءات بادر باقتراح تعديل المرسوم التنفيذي 07-69 الذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، من أجل الأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب التقنية وتلبية متطلبات الجودة والأمن وكذا النظافة.

كما ذكر بما تزخر به الجزائر من إمكانات حموية معتبرة، مشيرا إلى أن هذا المخزون يتضمن 282 منبعاً من بينها 100 منبع قابلة لاحتضان مشاريع حموية، ودعا إلى ضرورة الاستثمار في هذه المنابع التي تم منح 82 منها في إطار حق الامتياز، فيما تم منح 72 منها في إطار إنجاز محطات حموية جديدة من طرف مستثمرين خواص، فضلا عن 10 عقود تم منحها للمؤسسات التابعة للقطاع العام.

في سياق متصل كشف جمال علي، مدير الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية على مستوى وزارة السياحة، عن وجود 35 مشروعا حمويا في طور الإنجاز على المستوى الوطني، حيث يرتقب استلام 3 أو 4 مشاريع سنويا بهدف ترقية النشاط وخلق مناصب شغل جديدة، وتحقيق الثروة المستدامة والمساهمة في تنمية المناطق الداخلية وتوفير العلاج والاسترخاء باستعمال المياه المعدنية ومياه البحر.

جلاّب يرأس الوفد المشارك في المعرض بدبي

34 متعاملا جزائرياً في «غولف فود 2019» (المحور)

يشارك 34 متعاملا اقتصاديا ينشطون في الصناعات الغذائية في فعاليات الطبعة الـ 24 لمعرض الخليج للصناعات الغذائية «غولف فود 2019» المنظم بدبي بالإمارات العربية المتحدة من 17 إلى 21 فيفري الجاري. ويرأس وزير التجارة سعيد جلاّب، الوفد الجزائري المشارك في هذه التظاهرة على غرار كل المشاركات التي سجلتها الجزائر في مختلف المعارض والصالونات الدولية في 2018، والتي تستمر خلال العام الجاري، في مسعى يرمي إلى تفعيل الديناميكية الجديدة المعتمدة من طرف الحكومة لتنويع الاقتصاد الوطني والرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات .

ويحرص المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون خلال هذه الطبعة الجديدة من «غولف فود 2019» على إبراز قدرات قطاع الصناعات الغذائية الوطنية بمختلف فروعها وشعبها، والترويج لمنتجاتهم بهدف رصد منافذ جديدة للتصدير إلى دول الخليج العربي. ومنها إلى أسواق جنوب آسيا التي تشهد منحنيات الاستهلاك بها ارتفاعا مطردا . ويعقد الوزير، والوفد المرافق له على هامش هذه التظاهرة العديد من اللقاءات مع كبار المسؤولين للإمارات العربية المتحدة، أبرزها اللقاء الذي يجمعه مع وزير الاقتصاد الإماراتي، لتحديد فرص الشراكة وتطوير المبادلات التجارية بين البلدين .

كما يجتمع الوفد مع الأمين العام لمجمع المستثمرين الإماراتيين وممثلي غرفة التجارة والصناعة، حيث يرتقب التوقيع على حزمة من العقود التجارية بين البلدين .

ويعتبر معرض «غولف فود 2019» من أكبر التظاهرات في مجال تجارة الأغذية والمشروبات في العالم، حيث تسجل أكثر من 5000 شركة عارضة حضورها قادمة من 198 دولة .

ويستهدف المشاركون في هذه التظاهرة من خلال اتفاقيات وعقود الشراكة والتبادل المرتقب توقيعها للوصول إلى أسواق أكثر من 3,5 مليار مستهلك في مناطق الشرق الأوسط وشمال وشرق إفريقيا وشبه القارة الهندية وشرق آسيا خاصة، فيما يرتقب أن تستقطب هذه الطبعة زهاء 100000 زائر .

للتذكير فإن الجزائر تسجل حضورها للمرة الثامنة على التوالي في معرض «غولف فود» الذي يكلل كل سنة بالتوقيع على اتفاقيات وعقود تجارية مع عدد من المتعاملين الإماراتيين ومن مختلف دول منطقة الخليج العربي .

بنوك / مالية / تأمينات

أكد بأنه مؤجل إلى سنة أخرى

راوية: تسرّعنا في إطلاق نظام الدفع الإلكتروني (الشروق أونلاين)

كشف وزير المالية عبد الرحمن راوية بأن العمل بنظام الدفع الإلكتروني قد تم تأجيله إلى سنة أخرى حتى يتسنى الإمام بجميع المعطيات المرتبطة به، معترفا بأن الجزائر تسرعت في إطلاقه قبل دراسة جاهزية الميدان. وأكد راوية في إجابته على سؤال «الشروق» على هامش زيارته الإثنين إلى البويرة على تسرع مصالحه رفقة المصالح الأخرى في سن إجبارية التعامل بنظام الدفع الإلكتروني بقوله «تسرّعنا في إطلاق النظام الخاص بالدفع الإلكتروني دون الإمام بالمعطيات»، مشيرا إلى تأجيل العملية إلى سنة أخرى بعد أن كان يفترض العمل به بداية من جانفي 2019

إجباريا، معللا هذا التأجيل بإعادة دراسة الميدان من جديد ومدى جاهزيته رفقة الشركاء الآخرين كما قال لاسيما المنوطة بها مثل هذه التكنولوجيات الحديثة
ونص قانون المالية لسنة 2018 على إلزام المتعاملين الاقتصاديين والتجار بالعمل بنظام الدفع الإلكتروني بداية من جانفي 2019، حتى يتم امتصاص السيولة المالية المتداولة، مانحا مهلة لهؤلاء مدتها سنة تحت طائلة الغرامة المالية، غير أن العملية تعطلت رغم مرور تلك الأجال، أرجعها ممثل التجار إلى بطء البنوك في مسيرتها، خاصة فيما يتعلق بتوفير الآلات وإطلاق النظام التكنولوجي الذي تعمل به وتأمين العملية برمتها.

تعاون وشراكة

تجارة

رئيس جمعية المصدرين لـ"الشروق": هؤلاء مززعجون من صادرات الجزائر خارج المحروقات

ال رئيس جمعية المصدرين الجزائريين علي باي ناصري إن حادثة إتلاف منتجات عصير روية في ليبيا يقف وراءها منافسون للصادرات الجزائرية التي أزعتها المنتجات الوطنية التي بدأت تعرف طريقها لوجهات عديدة، وشدد على أن منتجات الشركة مطابقة للجودة وحاصلة على شهادة "إيزو 22000".
وأوضح علي باي ناصري في تصريح هاتفي لـ"الشروق" أن كل الصناعات الغذائية في الجزائر مطابقة للتنظيم والقانون الساري، ولا يوجد حسبه مصنع واحد خارج هذا القانون.
واعتبر علي باي ناصري أن مراقبة الصناعات الغذائية في الجزائر جد صارمة، وكل منتج مفروض عليه أن يمر عبر أجهزة الرقابة المختلفة.
وحسب محدثنا فإن التشريع الجزائري فإن استعمال المضافات الغذائية واعتبارا من شهر مارس المقبل أو بداية أبريل سيتم الشروع في إظهار كافة نسب المكونات والمضافات بما فيها السكر على المنتجات الغذائية، وسيكون هذا الإجراء حسبه إجباريا.
وحسبه فإن الخطر عادة يأتي من المنتجات الزراعية الطازجة واحتمال استعمال المبيدات الكيماوية، لكن المنتجات الزراعية التي يتم تحويلها تكون نسبة الخطر أقل خاصة التي تخضع للمعالجة الحرارية. وبخصوص حادثة إتلاف كمية من منتجات روية على الحدود الليبية، أوضح محدثنا أن منافسين للمنتجات الجزائرية، أزعجهم هذا التوجه الجديد للبلاد نحو التصدير، مشيرا إلى أن حادثة روية تعود لمشكل بين المستوردين وهيئات الرقابة الليبية، كون الشركة تحترم معايير سلسلة الأمن الغذائي ولها شهادة المطابقة "إيزو 22000".

وعلق ناصري بالقول "إن التجارة الدولية حرب حقيقية، وسائلها الغش والأسعار والنوعية"، وأضاف "كان هناك انزعاج كبير في المغرب مؤخرا بسبب توجه الجزائر للتصدير نحو موريتانيا".

بعد تزايد حالات الاختناقات مواطنون يبحثون عن الأرخص ثمنا كواشف غاز مقلدة تغزو الأسواق.. وسونلغاز تتبرأ (الشروق أونلاين)

زكي حريز: لا بد على الحكومة من توفير أجهزة آمنة بطريقة آلية تحول جهاز كاشف تسرب الغاز إلى واحد من أكثر الأجهزة طلبا من قبل المواطنين سواء في المحلات والمواقع الإلكترونية التجارية، وهذا عقب ارتفاع أعداد ضحايا القاتل الصامت فما يكاد ينقضي يوم واحد إلا وتسجل فيه مصالح الحماية المدنية وفيات نتيجة تسرب الغاز سواء من المدفأة أم من السخان زيادة على حالات الاختناقات.

لم تفلح حملات التوعية والتحذير من القاتل الصامت في الحد من ضحاياه الذين يتزايدون في كل مرة، وعندما كان غاز المدفأة هو مصدر الرعب والخوف حيث كان تشغيلها في أيام البرد أحد الأسباب الرئيسة في حالات الوفيات والاختناقات، أصبح السخان هو الآخر مبعثا للخوف والقلق ليكون آخر ضحاياه صحفية ومرافقها الثلاثة، وعائلة من سكيكدة بينما نجت ثلاث نساء من مدينة مليانة بعين الدفلى من موت محقق بعدما استنشقتن غاز الموقد.

وتسببت هذه الحوادث المتكررة والوفيات المتزايدة في استنفار فئة من المواطنين الخائفين على حياتهم وسلامتهم، ليشرعوا في البحث عن طرق الوقاية والسلامة وعلى رأسها كاشف تسرب الغاز، وهو جهاز صغير مزود بجهاز إنذار يتم تركيبه لتحذير سكان المنزل في حال وجود أي تسرب غاز فيتجنّبون بذلك الكارثة. وخلال جولتنا في بعض المحلات المختصة في بيع هذه الأجهزة، أكد لنا أحد الباعة عدم معرفة المواطنين بوجود هذا الجهاز الذي لا يتجاوز سعره 4 آلاف دينار، وهو ما جعل الإقبال عليه ضئيلا جدا وشبه منعدم، حتى إن غالبية المحلات تتفادى جلبه باعتباره من السلع الكاسدة التي لا تباع وغير المطلوبة. وأرجع محدثنا الأمر إلى قلة حملات التوعية وهناك فئة لا تكثر بمخاطر الغاز الذي يتسبب في حصاد الأرواح. وبخصوص الأنواع المتوافرة في السوق كشف محدثنا عن وجود صنف جزائري محلي الصنع وهناك المستوردة وبأسعار متفاوتة بين 2000 و4000 دج، غير أنها متشابهة في طريقة عملها.

ولأن الغاز أصبح خطرا حقيقيا على صحة المواطنين بدأت المواقع التجارية هي الأخرى في عرض كواشف الغاز المتوافرة لديها بأنواعها المختلفة، وهي وإن تعددت أشكالها وتباينت أحجامها لكنها تقوم بالكشف والتنبيه بتسرب غاز البوتان وغاز أحادي أكسيد الكربون وتتمتع بصفارات إنذار وتتسم غالبيتها بسهولة تركيبها، منها المستوردة من السويد وتركيا والصين.. وعن الأسعار فهي لا تختلف كثيرا عن المحلات فتتراوح ما بين 1900 و4500 دج، إلا أن عرضها في المتاجر الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي شجع بعض المواطنين على الاستفسار عنها والتشجع على تجربتها.

وفي السياق، جدد رئيس الفدرالية الجزائرية للمستهلكين، زكي حريز، نداءه إلى وزارتي الطاقة والسكن بضرورة توفير جهاز كشف الغاز على مستوى الأحياء السكنية وإلزام أصحاب المشاريع السكنية والمواطنين على حد سواء بوضعه للحد من ضحاياه، واستطرد المتحدث قائلا بأنهم سبق أن طالبوا الوزارتين سالفتي الذكر قبل 3 سنوات، بالاستعانة بأحد المنتجين الجزائريين شرق البلاد المتخصص في إنتاج مثل هذه الأجهزة لتركيبها في المنازل وإدراج ثمنها ضمن فاتورة الكهرباء والغاز مع اقتطاعه على دفعات لكن الحكومة لم تتحرك ولم تستجب للمطلب.

واعتبر المتحدث أسعار كاشف تسرب الغاز المتراوحة ما بين 3 آلاف و4 آلاف دينار مقبولة نوعا ما لأنها تنقذ حياة إنسان، غير أن هناك فئات تعجز عن اقتنائه لذا فالحكومة مطالبة بتحمل مسؤوليتها وتنظيم هذه العملية في إطار رسمي كي تزود به جميع البيوت، وفي سبيل تحقيق ذلك كشف حريز عن تجهيزهم مراسلة ثانية للوزارات الوصية بخصوص هذه الكواشف، كما سيتم طرح الموضوع خلال لقاءهم مع لجنة ضبط الكهرباء وسونلغاز بوحدها الثلاث شرق ووسط وغرب حتى تتبنى الجهات الرسمية هذا المقترح.

من جهتها، أكدت المديرية العامة لمؤسسة سونلغاز عدم اعتمادها لأي نوع من أجهزة كشف تسربات الغاز محذرة من الأنواع المقلدة المتواجدة في السوق، وتبرأت المؤسسة من جميع أنواع هذه الأجهزة التي تسوق باسمها.

يقظة إعلامية